مقاولة النسوية كمحرك لتمكين المرأة اقتصاديا -دراسة تحليلية لمشاركة المرأة في العمل المقاولاتي في الجزائر

Women entrepreneur ship as engine to economically enabling women -Analytic study of the women participation in entrepreneurial work in Algeria-

وعيل حنان، (طالبة دكتوراه)، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر.
بوطاعة وسيلة، (طالبة دكتوراه)، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر

تاريخ الاستلام: 2017/04/15 ؛ تاريخ المراجعة : 2017/05/03 ؛ تاريخ القبول : 2017/06/30

مستخلص:

إن النهوض بواقع المرأة وتعزيز قدراتها وتمكينها من التعليم والعمل والمشاركة العامة، يشكل اليوم اتجاها جادا في المجتمع، بل هاجسا قويا ابتداء من المرأة نفسها التي بدأت تسعى نحو تغيير أوضاعها وإبراز مكانتها وشأنها في المجتمع، وتمكينها من تطوير قدراتها اجتماعيا واقتصاديا.

الكلمات المفتاحية: المقاولة؛ التمكين؛ المرأة المقاولة.

تصنيف JEL: B54؛ H32؛ L26 .

Abstract:

The advancement of the reality of the situation of woman and the enhancement of her capacities and enabling her to get education, work and public participation represents today a serious tendency in the society, but a strong obsession starting from the woman herself who has began to strive toward changing her conditions and showing her position in society, and enabling her to develop her capacities socially and culturally.

Keywords: Entrepreneurship, Enabling, Woman entrepreneur.

Jel Classification Codes : B54 ; H32 ; L26.

المؤلف المرسل: وعيل حنان، البريد الالكتروني: **hana_ouail@yahoo.com**

مقدمة:

1.الإطار المنهجي للدراسة:

1.1. إشكالية الدراسة:

بروز دور المرأة في المجتمع الجزائري ليس حديث العهد وإنما كانت المرأة الجزائرية دائما حاضرة في مختلف المجالات السياسية، الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية. ولكن لم تتمكن من توسيع دائرة مشاركتها ومساهمتها بشكل فعـ ـال، بل كان دور الرجل يطمس تواجدها خاصتا في المجال الاقتصادي. وفي عقد التسعينات من القرن العشرين انتهجت الجزائر مجموعة من الإصلاحات مست جوانب كثيرة منها التشريعي والسياسي وكذا الاقتصادي، سمحت هذه الإصلاحات من تعزيز مشاركة المرأة وتفعيلها من خلال استفادتها من برامج دعم الشباب لتمويل المشاريع الاقتصادية.

في السنوات الأخيرة ظهرت مبادرات المرأة في نشاطات مختلفة، وتمكنت من إنشاء مشاريع خاصة بها، وأصبحت تؤثر في النشاط الاقتصادي من خلال نشاطها المقاولاتي.

ولذلك وبناءا على هذا، يمكننا صياغة السؤال الرئيسي كالتالي:

ما مدى مساهمة المقاولة النسوية في النشاط الاقتصادي؟

2.1.الأسئلة الفرعية:

ولتحليل هذه الإشكالية ودراستها قمنا بطرح الإشكاليات الفرعية التالية:

- أين هي المرأة في العمل المقاولاتي؟
- هل تمتلك المرأة الروح المقاولاتية؟
- ما درجة تمكين المرأة في العمل المقاولاتي ومدى مساهمتها اقتصاديا؟

3.1. فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤل الرئيسي للدراسة والأسئلة الفرعية المشتقة منه يمكن افتراض ما يلي:

- تطور العمل النسوي في العقود الأخيرة فأصبحت تؤسس نشاطات خاصة بها وتمكنت من أن تجعل من مبادراتها قوة ومركزا اجتماعيا داخل المجتمع؛
- تمتلك المرأة المؤهلات والخصائص التي تجعلها تنجح في النشاط المقاولاتي وتساهم بذلك مساهمة إيجابية؛

- بقدر ما تعكس المقاولة النسوية المؤهلات المهنية، بقدر ما تؤثر في سوق العمل وخلق قيمة تساهم بها في النشاط الاقتصادي.

4.1. أهداف الدراسة:

نسعى من خلال دراستنا هذه تحقيق بعض النقاط، نذكر منها:

- تبيان دور المرأة في المجتمع؛
- إبراز دور المرأة في خلق القيمة المضافة في النشاط الاقتصادي؛
- معرفة مدى نجاعة العنصر النسوي في المجال المقاولاتي.

5.1. منهج الدراسة:

للإجابة عن إشكالية الدراسة سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يتناسب الجانب النظري للموضوع، خلال استعراض الجوانب النظرية ومحاولة تحليلها لإسقاطها على الواقع.

6.1. هيكلة الدراسة:

تحوي الدراسة أربع محاور أساسية ونذكر:

1. **الإطار المنهجي للدراسة:** وهو الإطار الذي يوضح إشكالية الدراسة وأهدافها وأهميتها ومنهجها؛
2. **الإطار النظري:** الذي سيخصص لأهم الجوانب النظرية المتعلقة بالموضوع؛
3. **الإطار التطبيقي:** والذي يتناول تحليل بعض الأرقام والإحصائيات؛
4. **الخاتمة:** ونعر ض فيها أهم ما توصلنا إليه في هذه الدراسة.

2. الإطار النظري للدراسة:

1.2. مفاهيم حول المقاولاتية:

يمكن أن ينظر إلى المقاولة على كونها وحدة للإنتاج المادي أو الخدماتي، تعتمد على العمل، والاستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية المتاحة، وخلق فرص للإبداع وتطوير المهارات من أجل تحقيق قيمة مضافة.

يعود الأصل التاريخي لمفهوم المقاولاتية إلى العلوم الاقتصادية، من خلال تعريفها كعنصر من عناصر الإنتاج وأحد تكاليفه، يهدف إلى تنظيم وتنسيق العملية الإنتاجية والتجارية، والتعامل مع ظروف عدم الاستقرار وعدم التوازن في السوق، وادم سميث أول من أرسى قواعد الاقتصاد الحر والمبادرات الفردية على أساس مبدأ "دعه يعمل ودعه يمر".

1.1.2.مفهوم المقاول:

يعتبر المقاول "ذلك الفاعل الذي يقوم بمراقبة واستعمال رأس المال وعوامل الإنتاج المتوفرة في المجتمع من موارد ومنتجات وسيطة". وهو "الذي يملك مهارات المخاطرة والابتكار والإدارة ومهارات البناء المؤسسي". طالما استحوذ على وظائف أساسية في النشاط الاقتصادي داخل النسق الرأسمالي، إذ أنه هو الفاعل المدير في سيرورة المقاولة وهو القائم بالأشكال السوسيو-اقتصادية المتمثلة في تأسيس المؤسسات، وهندسة المشاريع الجديدة تحت هيئة شبكات وشركات.

2.1.2.مفهوم المقاولة:

اتفقت أغلب التعريفات التي قدمت للمقاولة على أنها "نوع من سلوك يتمثل في السعي نحو الابتكار، تنظيم وإعادة تنظيم الآليات الاقتصادية والاجتماعية من اجل استغلال موارد وحالات معينة، تحمل المخاطرة وقبول الفشل، إنه مسار يعمل على خلق شيء ما مختلف والحصول على قيمة بتخصيص الوقت والعمل الضروري، مع تحمل الأخطار المالية، النفسية والاجتماعية المصاحبة لذلك، والحصول على نتائج في شكل رضى مالي وشخصي". إن المقاولة بالمعنى الاقتصادي "الخطة الاقتصادية أو النشاط المنظم المبرمج، القائمة على تكرار الأنشطة على وجه الاعتياد أو الاحتراف بنية المضاربة، بناء على التصميم وتنظيم وإدارة بشرية، وتجهيزات ورأس المال، اليد العاملة، الوسائل المالية، الوسائل المعنوية والقانونية الأخرى اللازمة لتحقيق غرض معين، صناعي، تجاري، حرفي أو خدماتي يكون هو الهدف من المقاولة أو المشروع، فإذا لم توجد هذه العناصر في الخطة فإنها تفقد صفة المقاولة، ومن هنا لم تعد قادرة على منح الصفقة التجارية على النشاط التجاري وعلى القائم بالنشاط صفة التاجر أو غير التاجر". ومن خلال هذا التعريف نستخلص أن المقاولاتية هي مجموعة المراحل التي تقود لإنشاء منظمة.

3.1.2.دور المقاولاتية:

المقاولاتية من خلال قيامها بتعبئة واستغلال الموارد (مادية، معلوماتية، بشرية،...) من أجل تحويل الفرصة إلى مشروع منظم له دور في البناء والتنمية وخلق الدخل، ومنه يمكن استعراضها فيما يلي:

- رفع الكفاءة الإنتاجية وتعظيم الفائض الاقتصادي؛
- تنويع الهيكل الصناعي؛
- تدعيم التنمية الإقليمية؛
- معالجة بعض الاختلالات الاقتصادية؛

- تنمية الصادرات؛
- زيادة الناتج المحلي؛
- تكوين الكوادر الفنية؛
- جذب المدخرات.

2.2.التمكين الاقتصادي للمرأة المقاولة:

شهد القرن العشرين اهتماما متزايدا بقضايا حقوق المرأة، وقد صدرت أول وثيقة دولية تتضمن خطة عمل تغطي مجالات متعددة للمرأة من صحة وتعليم وتنظيم أسرة وركزت على قضايا المساواة والتنمية والسلام في المؤتمر العالمي الأول للمرأة في نيوميكسيكو في عام 1975.

1.2.2.مفهوم تمكين المرأة:

يعني هذا المفهوم "امتلاك الفرد القوة ليصبح عنصرا مشاركا بفعالية في شتى مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، أي امتلاكه القدرة على إحداث تغيير في الأخر، الذي قد يكون فردا أو جماعة أو مجتمعا بأكمله". وبحسب ما خرج به مؤتمر المرأة في بكين لعام 1995، ومؤتمر الأمم المتحدة العالمي للسكان والتنمية الذي نظم في القاهرة عام 1994، يعتبر التمكين "استخدام القوة الذاتية للقيام بنشاطات مشتركة مع الآخرين لإحداث التغيير". ويعرف تمكين المرأة على أنه "تغير في علاقات القوة التي تقيد خيارات المرأة وتؤثر سلبيا على صحتهن وسعادتهن".وتعرف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا تمكين المرأة بأنه "تلك العملية التي تصبح المرأة من خلالها فرديا وجماعيا، واعية بالطريقة التي تؤثر من خلالها على علاقات القوة في حياتها، فتكسب الثقة بالنفس والقدرة على التصدي لعدم المساواة بينها وبين الرجل".

ويعتمد التمكين على عد ـ ة مبادئ أساسية وهي:

- مبدأ المشاركة: إن مدخل التمكين بني على أساس عملية المشاركة من جهة المرأة والإحساس بمشكلاتها والمشاركة في حلها بناء على قدرتها واستثمار مواردها؛
- مبدأ الاعتماد على الذات والإحساس بالمسؤولية: يسعى التمكين على تنمية قدرات المرأة الشخصية لكي تتمكن من مواجهة مشكلاتها بنفسها وبأقل الإمكانيات المتاحة لها؛
- مبدأ العدالة الاجتماعية: إن مدخل التمكين يسعى إلى إحداث وتحقيق المساواة والعدالة بين أفراد المجتمع، والعمل على الدفاع عن الأفراد المحرومين والضعفاء، ويتم ذلك بأسلوب موضوعي بعيد عن التحيز الشخصي؛

- مبدأ العدالة والمساواة القانونية: ترتبط حقوق المواطنة وحقوق الواجبات بالتمكين، مما يتطلب المساواة والعدالة في التشريع بين المواطنين جميعا بتباين انتماءاتهم الفئوية والجنسية والمهنية.

2.2.2.التمكين الاقتصادي للمرأة:

عرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التمكين الاقتصادي للمرأة بأنه يشمل:

- توفير الفرص الاقتصادية مثل توسيع فرص الاستخدام والتوظيف الذاتي والريادة وتشجيع العمل اللائق والمنتج، وتحسين فرص الوصول للتمويل؛

- الوضع القانوني والحقوقي مثل تحسين حقوق المرأة في الملكية، الميراث، حرية التصرف؛

- التعبير والدمج والمشاركة في عملية صنع القرارات الاقتصادية مثل تطوير آليات مشاركة المرأة في هيئات صنع القرار.

وكما وضعت ستة أهداف إستراتيجية فيما يتعلق بالمرأة والاقتصاد وهي:

- تعزيز حقوق المرأة الاقتصادية واستقلالها الاقتصادي بما في ذلك حصولها على فرص العمالة وظروف الاستخدام الملائمة والسيطرة على الموارد الاقتصادية؛

- تسهيل سبل وصول المرأة على قدم المساواة إلى الموارد والعمالة والأسواق والتجارة؛

- توفير الخدمات التجارية والتدريب وسبل الوصول إلى الأسواق والمعلومات والتكنولوجيا وبخاصة للمرأة المنخفضة الدخل؛

- تعزيز القدرة الاقتصادية والشبكات الاقتصادية للمرأة؛

- القضاء على التفرقة الوظيفية وجميع أشكال التمييز في العمل؛

- تعزيز المواءمة بين مسؤوليات العمل والأسرة للنساء والرجال.

3.2.2.مقومات المرأة في النشاط المقاولاتي:

إن المشاريع الصغيرة التي تديرها المرأة لها أثر كبير في مجتمعها، بحيث مساهمة المرأة في الموارد الأسرية يقابله شرعية وقيمة كبيرة لوجهات نظر النساء ويعطينهن حقوقا أكبر مما كان عليه الحال في حالات أخرى، وتوضح الدراسات أن النساء اللواتي يدرن مشاريع صغيرة غالبا ما يجدن أنهن يتلقين المزيد من الاحترام من أسرهن ومجتمعهن، فنجاح المرأة يكون مرئيا بصورة اكبر في المجتمع حيث يسمح للمرأة بإثبات قدرتها الاقتصادية، ومن مقومات مشاركة المرأة في العمل المقاولاتي الأثر الذي تحدثه من خلال إدارة مشروعها الصغير ويتمثل الأثر في:

المر أة تتعلم من مشروعها وتضع ما تتعلمه موضع الممارسة؛

- المرأة تشارك معارفها وتساعد الآخرين؛

- المرأة لديها درجة الثقة في النفس كافية لتقديم النصيحة والمساعدة؛
- باستطاعة المرآة اكتساب الكثير من المهارات مثل: مهارات تنظيمية، مهارات حل المشكلات، مهارات التفاوض، مهارات التخطيط ومهارات صنع القرار.

3. الجانب التطبيقي: دراسة تحليلية لمشاركة المرأة في العمل المقاولاتي في الجزائر

إن مشاركة المرأة في سوق العمل تكتسي أهمية أساسية لتمكينها اقتصاديا ،فخلال السنوات الأخيرة زادت فرص وصول المرأة إلى سوق العمل وهو ضروري لتحقيق التنمية والنمو الاقتصاديين على أساس من الإنصاف والاستدامة،إلا أن التمييز وعدم المساواة بينها وبين الرجل في مختلف القطاعات جعل من عمل المرأة على النطاق العالمي دون المستوى بكثير،فلا يزال ضعيفا وهشا وذلك لسيطرة وتغلب القيم والتقاليد على الحياة الاجتماعية والثقافية بالرغم من انتشار وصول المرأة إلى أعلى المستويات وتفوقها في كثير من الأحيان على الرجل ولهذا سوف نتطرق في الآتي إلى واقع المرأة المقاولة من خلال عرض بعض الأرقام والإحصائيات في مجموعة من الجداول.

1.3. تركيبة المجتمع الجزائري:

الجدول رقم (1): نسب تركيبة المجتمع الجزائري حسب الجنس.

تركيبة المجتمع	2013	2014	2015
نساء %	49,38	49,37	49,70
رجال %	50,62	50,62	50,63

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات-بتصرف.

يوضح هذا الجدول تركيبة المجتمع الجزائري حيث تمثل المرأة الجزائرية أقل نسبة من الرجال وهذا الفارق يتناقص تدريجيا من سنة 2013 إلى 2015 من 1,24% إلى 0,93 وهذا ما يعلل توجه المرأة إلى التفكير في قرار الاعتماد على نفسها.

2.3. معدلات النشاط الاقتصادي في المجتمع الجزائري:

الجدول رقم (2): توزيع النشاط الاقتصادي في المجتمع الجزائري حسب الجنس.

السنوات	2013	2014	2015
نساء %	17,65	16,83	18,25
رجال %	82,35	83,17	81,17

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات-بتصرف.

يمثل هذا الجدول مدى مساهمة المرأة الجزائرية في ميدان الشغل حيث تمثل نسبة 17,65% في سنة 2013 لترتفع إلى 18,25 في 2015 وهذا يدل على زيادة اهتمام المرأة بالشغل.

3. 3. معدلات المشاركة الاقتصادية للمرأة حسب القطاعات:

الجدول رقم (3): توزيع معدلات المشاركة الاقتصادية للمرأة حسب القطاعات.

السنوات / القطاعات	2013	2014	2015
الفلاحة	4,41	3,13	2,69
الصناعة	19,95	19,67	18,05
بناء وأشغال عمومية	1,31	1,68	1,80
تجارة وخدمات وإدارة	74,32	75,51	77,46

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

يوضح الجدول رقم 03 مجال عمل المرأة الجزائرية الذي يتمثل في قطاع الفلاحة والصناعة والبناء والخدمات الإدارية،حيث يمثل قطاع التجارة والخدمات والإدارة أعلى نسبة بـ74,32% في 2013 والتي عرفت ارتفاعا إلى 77,46% في 2015 ثم يليه قطاع الصناعة بنسبة 19,95%والتي انخفضت إلى 18,05%سنة 2015 ثم قطاع الفلاحة بنسبة 4,41% في سنة 2013 والتي عرفت أيضا انخفاضا إلى 2,69 في 2015 وأخيرا في قطاع البناء والأشغال العمومية 1,31 في 2013 ثم عرف ارتفاعا طفيفا 1,80 في 2015. وهذا ما يعلل أن النشاط الاقتصادي السنوي يصب بشكل كبير في القطاع التجاري والخدمي وهو يتماشى أكثر مع خصوصية المرأة وميولاتها وكذا امتهانها لحرف تتلاءم مع مواهبها وتنقلها من خلال إبداعات وابتكارات في ذلك المجال،لكن هذا لا ينفي وجود نية ولو بسيطة تظهر بداية توجهها نحو القطاعات الأخرى كالصناعة والبناء التي كانت تعرف كقطاعات رجالية محضة لكن المرأة أثبتت إمكانية خوضها ونجاحها في هذا النوع من الأنشطة.

3. 4. توسع مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي الجزائري:

إن الاهتمام بوضعية المرأة يشكل إحدى مؤشرات الحداثة في أي مجتمع ولا يمكن أن نقول عن مجتمع أنه حديث ما لم تتمتع فيه المرأة بمكانتها الاجتماعية والاقتصادية ،فالمجتمعات الحديثة تولي أهمية كبيرة لوضعية المرأة من أجل إدماجها في عملية التنمية ،ولقد ارتقى تواجد المرأة في مختلف القطاعات كقطاع الوظيف العمومي والقطاع الاقتصادي واحتلال مراكز السلطة والقرار،فلقد بلغ عدد النساء العاملات في الوظيف العمومي 160.607 امرأة أي نسبة % 31,8 من العدد الإجمالي.

كما يعتبر قطاع التربية والتعليم إلى جانب الصحة والقضاء من أكبر المجالات التي استقطبت المرأة الجزائرية حيث بلغت نسبة المعلمات53% من مجموع هيئة التدريس إضافة إلى ذلك

يمثل تمدرس الفتيات 49,27%في الابتدائي والمتوسط والثانوي ويمثل التأطير في قطاع التربية تقريبا 62%.

كما يمثل التأطير النسوي في قطاع الصحة 65%حيث بلغت نسبة النساء 54%من مجموع الموظفين في مجال الطب التخصصي و 73%في الصيدلة.

ولقد توسعت المساهمة الفعلية للنساء في النشاط الاقتصادي بـ% 18,25من العدد الإجمالي للسكان المشتغلين الذين يقدرون بـ 10.594.000شخصا.

وعليه نستنتج أن الفعل التحديثي للدولة استطاع أن يحقق المساواة النسبية بين الرجل والمرأة في المجتمع الجزائري خارج المنزل بفعل ديمقراطية التعليم وإلزامية قوانين العمل الانتخابات وكذا داخل المنزل بفعل قوانين الأحوال الشخصية وكل ذلك له انعكاسات على التغيير القيمي لجهة المساواة.

5.3. أسباب تدني معدلات النشاط الاقتصادي للمرأة:

إن تحليل أسباب تدني مشاركة النساء وتمكينها اقتصاديا يمكن حصرها في:

- البنية الاقتصادية؛
- قدرة استيعابها لليد العاملة؛
- أسباب قانونية؛
- ظروف العمل؛
- العامل الاجتماعي والثقافي.

كما يشير تقرير التنمية الإنسانية العربية إلى الأسباب التالية كتفسير لتدني مشاركة المرأة بصفة عامة:

- الثقافة الذكورية السائدة لإبعاد المرأة وتقويم دورها في المجتمع؛
- شح فرص العمل عموما ؛
- التميز بين الجنسين في مستوى التشغيل والأجور ؛
- ارتفاع مستوى الإنجاب؛
- القوانين المتعلقة بالعمل أو الأحوال الشخصية يعتبر من المعوقات؛
- ضعف المساندة وبرامج التعديل الهيكلي التي لم تؤدي إلى إشراكهما فعليا وعلى نطاق واسع في جميع مجالات التنمية الاقتصادية الاجتماعية وعليه أصبح حضور المرأة للزينة والديكور.

4.الخلاصة :

نخلص في هذه الدراسة إلى أن:

- الاستفادة من الفرص الاقتصادية مقسم على أساس نوع الجنس وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم في العقود الأخيرة، تظل مشاركة الإناث في القوى العاملة أقل مشاركة من الذكور.
- تعزيز مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي بالسماح بإعفاءات ضريبية حسب نوع الجنس.
- بالرغم من إحراز مكاسب كبيرة في تعليم الإناث وانخفاض معدلات الخصوبة، فقد ارتفعت نسب مشاركة الإناث في القوى العاملة بوتيرة بطيئة من مستويات منخفضة.
- التناقض بين الواقع الاقتصادي الذي يتطلب مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي وبين الواقع المعاش المزود بعوامل اجتماعية وثقافية موروثة تحد من مشاركة المرأة.

قائمة المراجع:

1- بلول، صابر،(2009)،" التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 25، 2.

2- عباوي، الزهرة ، (2015)، "المسارات الاجتماعية والثقافية للمرأة المقاولة وعلاقتها باختيار النشاط الاجتماعي- دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات المصغرة لولاية سطيف"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد لمين دباغين ،سطيف.

3- سلامي، منيرة،(2008)، "التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة ورقلة ، الجزائر.

4- صايشي سهيلة،(2003)، "المقاولون الجزائريون الجدد ونوعية مشاريعهم- دراسة ميدانية لجمعية أعضاء منتدى رؤساء المؤسسات"، رسالة ماجستير، قسم علم اجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة الجزائر 2، الجزائر.

5- لونيسي مريم، (2015)،" المعوقات الاجتماعية للممارسة المقاولاتية في الجزائر –دراسة حالة المؤسسة الكبرى للآلات الصناعية باتنة"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف .

6- بدون مؤلف، (2014)،" واقع التمكين الاقتصادي للمرأة في قطاع غزة"، مركز شؤون المرأة، فلسطين.

7- عكور، ايمان ،2015، "التمكين الاقتصادي للمرأة الواقع والأفاق"، منظمة العمل العربية، الأردن.

8- شبانة، لؤي، و صالح،جواد،بدون سنة، " تحديات مشاركة المرأة الفلسطينية في سوق العمل والتدخلات المطلوبة" ،الجهاز المركزي للإحصاء،رام الله.

9- أبوليل ، أوجدان نسيم ،(2008) ، "محاضرة بعنوان: التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال المشاريع الصغيرة والمتوسطة، المركز العربية لتنمية الموارد البشرية، طرابلس.

10-Mory, (2007), « développement des compétences des leaders en promotion de la culture entrepreneuriale et de l'entrepreneurship: le cas de rendez-vous entrepreneuriat de la francophone », doctorat (PHD.), Université Laval, Québec.